الأمم المتحدة
A/RES/67/233
Distr.: General
8 April 2013
الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (*A/67/457/Add.3* و *Corr.1*)]

٦٧/٢٣٣ - حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢] وصكوك حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة بالموضوع، وإذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها القرار ٦٦/٢٣٠ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإلى قرارات لجنة حقوق الإنسان وقرارات مجلس حقوق الإنسان، وآخرها القرار ١٩/٢١ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢[٣]،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار[٤] وبما قامت به حكومة ميانمار تيسيرا لزيارته للبلد في الفترة من ٢٩ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٢ والزيارة التي قام بها مستشاره الخاص المعني بميانمار في ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ ترحب أيضا بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار[٥] وبإتاحة إمكانية الوصول إلى مقاصده خلال زيارته للبلد في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٢،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/67/53)، الفصل الثالث، الفرع ألف.

(٤) A/67/333.

(٥) A/67/383.

12-49256

الرجاء إعادة الاستعمال

١ - **ترحب** بالتطورات الإيجابية في ميانمار وبإعلان حكومة ميانمار التزامها بمواصلة السير على طريق الإصلاح السياسي وإحلال الديمقراطية والمصالحة الوطنية وبتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مقدرة في ذلك حجم الجهود المبذولة من أجل الإصلاح حتى الآن؛

٢ - **ترحب أيضا** باستمرار التعامل بين حكومة ميانمار والجهات السياسية الفاعلة داخل البرلمان والمجتمع المدني وأحزاب المعارضة، وتحث الحكومة على مواصلة الإصلاح في مجال الانتخابات والسعي إلى إقامة حوار شامل متصل مع المعارضة الديمقراطية والجماعات السياسية والعرقية وجماعات المجتمع المدني والجهات الفاعلة فيه يفضي إلى تحقيق المصالحة الوطنية وإحلال سلام دائم في ميانمار؛

٣ - **ترحب كذلك** بالجهود التي بذلتها حكومة ميانمار لكفالة حسن تنظيم الانتخابات البرلمانية الفرعية التي أجريت في ميانمار في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وشفافيتها، ويسعدها أن داو أونغ سان سو كي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأحزابا سياسية عديدة أخرى شاركت بعد ذلك في برلمان ميانمار؛

٤ - **ترحب** بتزايد المساحة المتاحة للنشاط السياسي والتجمع والتعبير والصحافة، بما في ذلك إلغاء الرقابة المباشرة على الصحافة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، وتشجع حكومة ميانمار على الوفاء بالتزامها بإجراء إصلاح شامل في مجال الإعلام تحقيقا لغايات عدة منها إقرار حرية الإعلام واستقلاله وضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان وأمنهم وحريتهم في مزاولة أنشطتهم؛

٥ - **ترحب أيضا** باستمرار الإفراج عن سجناء الضمير في السنة الماضية، وتحث حكومة ميانمار على أن تواصل عملية الإفراج عنهم دون تأخير ودون شروط وأن تكفل استعادتهم لحقوقهم وحرياتهم بالكامل بما يتماشى مع توصيات المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وتوصي الحكومة كذلك بإجراء تحقيق واف شامل لمعرفة من تبقى من سجناء الضمير؛

٦ - **تعرب عن القلق** إزاء ما تبقى من انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها الاحتجاز التعسفي والتشريد القسري ومصادرة الأراضي والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وتحث حكومة ميانمار على مضاعفة جهودها لوضع حد لتلك الانتهاكات؛

٧ - **تهيب** بحكومة ميانمار أن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة المساءلة ووضع حد للإفلات من العقاب، بطرق منها إجراء تحقيق كامل شفاف مستقل في جميع البلاغات التي تفيد بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٨ - **توصي** حكومة ميانمار بأن تنظر في التصديق على مزيد من الصكوك الدولية في ميادين حقوق الإنسان وقوانين العمل وقانون اللاجئين والقانون الإنساني؛

٩ - **ترحب** باستعراض التشريعات الجاري على نحو متواصل لتقدير مدى توافقها مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وباعتماد قوانين جديدة، منها قانونان بشأن الاحتجاجات السلمية وحقوق العمل، وبالتشاور بشأن عدد من مشاريع القوانين مع الجهات المعنية في هذا الصدد، ومن بينها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وتشجع حكومة ميانمار على أن تواصل استعراض القوانين، بما في ذلك القوانين الجديدة، مع ترتيبها من حيث الأولوية، لضمان توافقها مع المعايير الدولية، وأن تكفل في الوقت نفسه التشاور على نطاق واسع وأن تدعم تنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛

١٠ - **تنوه مع الاهتمام** بأنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك استعراضها للشكاوى واضطلاعها بمهام التحقيق، وتشجعها على مواصلة تطوير عملها في مجال الحماية والتعامل مع المجتمع المدني، وتذكر في الوقت نفسه بضرورة كفالة استقلال اللجنة وحريتها ومصداقيتها وأدائها لعملها على نحو فعال وفقا لمبادئ باريس[٦]؛

١١ - **تلاحظ مع الاهتمام** الخطوات المتخذة لتلبية الحاجة إلى جهاز قضائي مستقل محايد فعال، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها المحكمة العليا للتعامل مع المجتمع الدولي والتماس مساعدته التقنية، وتشجع على مواصلة الجهود في هذا الصدد، اتساقا مع ما أبدته الحكومة من عزم على تدعيم سيادة القانون في ميانمار؛

١٢ - **ترحب** بالتقدم الملموس الذي أحرزته حكومة ميانمار خلال العام الماضي حيث وقعت اتفاقات سلام مبدئية مع ١٠ من الجماعات العرقية المسلحة الرئيسية الإحدى عشرة وبالتزام الحكومة بالعمل على النهوض بعملية سلام شاملة، وتشدد على ضرورة أن تواصل الجهات المانحة والشركاء تنسيق المساعدة التقنية وجهود بناء القدرات وتمكين المجتمع المدني ودعمها، وتشجع بشدة على إرساء حوار سياسي رسمي في إطار عملية شاملة تهدف إلى كفالة السلام لأمد بعيد وتحقيق المصالحة الوطنية؛

١٣ - **تعرب عن بالغ القلق** من استمرار النزاع المسلح في ولاية كاشين وما يقترن به من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتهيب بحكومة ميانمار وجميع أطراف النزاع المسلح أن تتخذ تدابير لحماية المدنيين وكفالة وصول المساعدة الإنسانية في حينها على نحو آمن تام دون أي عوائق؛

---

(٦) المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (القرار ١٣٤/٤٨، المرفق).

١٤ - **تحث** حكومة ميانمار على التعجيل ببذل الجهود للتصدي لما تعانيه أقليات عرقية شتى من تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان وعنف وتشريد وحرمان اقتصادي، وتعرب عن قلقها بوجه خاص إزاء حالة أقلية روهينغيا في ولاية راخين، وتحث الحكومة على اتخاذ إجراءات لتحسين أحوال تلك الأقليات وحماية جميع حقوق الإنسان الواجبة لها، بما في ذلك حقها في الجنسية؛

١٥ - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء حوادث العنف التي اندلعت مؤخرا بين بعض الجماعات في ولاية راخين، وتهيب بجميع الأطراف أن تضع حدا للعنف فورا، وتحث حكومة ميانمار والشرطة والدرك المحلي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين دون إبطاء، وتلاحظ في هذا الصدد ما بذلته الحكومة في مطلع عام ٢٠١٢ من جهود لإنهاء العنف وما أبدته من عزم على معالجة هذه المسألة وفقا للمعايير الدولية، وتحث على اتخاذ خطوات عاجلة في ذلك الاتجاه، وتهيب بالحكومة أن:

(أ) تكفل سلامة السكان وتطلق سراح جميع المحتجزين تعسفا، بمن فيهم موظفو الأمم المتحدة، وتتصدى لما يبلغ عنه من انتهاك بعض السلطات لحقوق الإنسان؛

(ب) تضمن وصول المساعدة الإنسانية في حينها على نحو آمن تام دون أي عوائق إلى كل من يحتاجونها في ولاية راخين وأن تيسر عودة الأفراد إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية، وترحب الجمعية في هذا الصدد باتفاقات التعاون المختلفة المبرمة بين سلطات ميانمار والمجتمع الدولي من أجل توزيع المعونة الإنسانية في ولاية راخين؛

(ج) تدعم عملية التعويض عن الممتلكات التي لحقت بها أضرار جسيمة أو دمرت وأن تكفل، في سياق لجنة التحقيق في الحوادث الأخيرة التي شهدتها راخين، وهي اللجنة التي ترحب الجمعية بإنشائها مؤخرا، التحقيق بصورة وافية مستقلة تتسم بالشفافية في تلك البلاغات بمشاركة كافة الجماعات المتضررة، بما فيها الروهينغيا، وأن تقدم الضالعين في تلك الحوادث إلى العدالة؛

(د) تحل المسألة باتخاذ تدابير قصيرة وطويلة الأجل تراعى فيها سياسة قوامها التكامل والمصالحة والتعايش السلمي بين الجماعات كافة في ولاية راخين؛

١٦ - **ترحب** بخطة العمل المتعلقة بالجنود الأطفال التي وقعتها حكومة ميانمار مع الأمم المتحدة في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ التي تهدف إلى منع تجنيد القوات المسلحة لميانمار للأطفال واستخدامها لهم وتوفر إطارا زمنيا لتسريح الأطفال الموجودين في صفوفها وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتهيب بالحكومة أن تتخذ، بالتعاون التام مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، خطوات فورية لمنع تجنيد الأطراف كافة للأطفال

واستخدامها للجنود الأطفال وأن تتيح الوصول دون أي عوائق إلى جميع المناطق التي يجند فيها الأطفال؛

١٧ - **ترحب أيضا** بالاتفاق بين حكومة ميانمار ومنظمة العمل الدولية على استراتيجية مشتركة وبإعلان الحكومة عزمها على القضاء على السخرة بجميع أشكالها بحلول عام ٢٠١٥؛

١٨ - **ترحب كذلك** بالتقدم المحرز في تطوير بعض أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وتحث حكومة ميانمار على السماح لها بالاضطلاع بأنشطتها الأخرى وفقا لولايتها، بطرق منها على وجه الخصوص أن تتيح لها إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتجزين وإلى مناطق النزاع المسلح في الداخل؛

١٩ - **ترحب** بالحوار بين حكومة ميانمار ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتحث الحكومة على تكثيف تعاونها مع المفوضية بهدف مواصلة الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان في ميانمار وتوطيدها؛

٢٠ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة ميانمار في أدائها لواجباتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ عملية التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **تطلب** إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته مع حكومة ميانمار وشعبها بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية، بمشاركة جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن يعرض على الحكومة مدها بالمساعدة التقنية في هذا الصدد؛

(ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار والمقرر الخاص لتمكينهما من أداء ولايتيهما على نحو تام فعال منسق؛

(ج) أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - **تقرر** أن تبقي المسألة قيد نظرها في ضوء تقارير الأمين العام والمقرر الخاص.

الجلسة العامة ٦٢
٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢